تحت ستار الموضوعية والحيادية:

الإعلام والرأسمال العربي يبتعدان عن دوريهما!

د. فايز رشيد *

■ المدقق في البيانات العربية: رسمية وغير رسمية، كان يلاحظ التلازم الدائم بين الظرف وحراجته ودقته وخطورته في وصف المراحل، ولم اذكر ان مرحلة ما تميزت بغير تلك التعابير. .....وما تكاد سنة تمر، حتى ننتقل الى مرحلة اشد خطورة من سابقاتها، ينسحب ذلك على المرحلة الراهنة، حيث أصبحنا نرى الاعاجيب، دون ردود افعال عليها. ..مما يدعو الى القول بانها المرحلة الاصعب والاخطر والاسوأ في التاريخ العربي، لكنا نخشى اطلاق هذا الوصف على راهننا إنتظاراً لما هو اسوأ.

انها المعادلة العربية الرديئة بامتياز: الاتكاء على نظرية المؤامرة التي اكثر ما نهوى: تعليق تقصيراتنا الكبيرة على شماعتها. وفي الوقت الذي لا ننكر فيه استمرار المؤامرة على كل ما هو تقدمي وايجابي في عالمنا العربي. ...لكن ذلك لن ينفي التقصيرات الكبيرة لنا: جهات ومؤسسات وافرادا، فوفقا للمقولة الفلسفية، بان التاريخ يكرر نفسه مرتين: في الاولى على شكل مأساة وفي الثانية على شكل مهزلة، غير انه في واقعنا يتكرر كل سنة، بمهزلة جديدة، دون الاخضاع للبحث والتمحيص على طريق الاستفادة من الدروس.

مناسبة الحديث: ما تتناقله وكالات الانباء من ان البنوك الفلسطينية والعربية المتواجدة في الضفة الغربية ترفض التعامل مع الحكومة الفلسطينية وقبول بعض الاموال المقدمة من الجامعة العربية وبعض الدول العربية الاخرى من أجل صرفها للموظفين، الذين وحتى اللحظة لم يتسلموا رواتبهم عن شهر اذار (مارس) الماضي. ... وذلك خوفا من التهديدات الامريكية والاسرائيلية بمقاطعتها، وذلك بالتاكيد من اجل الحفاظ على مصالحها.

يذكرنا ذلك برقم الحساب الذي افتتحته الجامعة العربية للتبرع للفلسطينيين، والذي ظهر على الشاشات التلفزيونية، ومن ثم اضطرارها لتغييره بحساب اخر لبنك ثان، بعد ان رفض البنك الاول قبول التبرعات كي لا يتهم بمساندة (الارهاب)!

من ناحية ثانية، فقد ذكرت الانباء ايضا: ان قناة فضائية عربية، اعتذرت لوزارة الخارجية الاسرائيلية، والتي طلبت ذلك من ادارة القناة، بعد ان استضافت احد المسؤولين الاسرائيليين في حوار غير مباشر مع وزير في الحكومة التي شكلتها حماس، لان الاسرائيليين يقاطعون هذه الحكومة.

نرى هذه المظاهر والتي يجري تفسيرها من ممارسيها: بحيادية الاعلام وموضوعيته وحرصه على اعطاء الفرصة للطرفين، بعيدا عن حقيقة وجود المعتدي والمعتدى عليه، وتنكر الاول للحقوق الوطنية للطرف الثاني. ..اذ يجري التعامل معهما كطرفين ندين وعلى قدم المساواة قدرات وتسليحا، حيث يبدوان وكأنهما يتنازعان على قطعة ارض حدودية مختلف عليها من دولتين جارتين مستقلتين عضوين في الامم المتحدة ولهما نفس الحقوق.

ومن اجل الموضوعية المفتعلة. .. فان الكثير من الفضائيات العربية تصف الضحايا الفلسطينيين بالقتلى تماما مثل وصف القتلى من جانب المعتدين الاسرائيليين.

ما اشبه هذا بمظهر (ولا اقول ظاهرة) من تلك المظاهر التي رافقت انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وحتى اللحظة: وهي جيش المنتقدين لها. والذين يفتحون افواههم على عرضها سبا وشتما. ولكن عندما يُدعون الى المساهمة بالتبرع بجزء بسيط من اموالهم لعائلات فلسطينية فقيرة (بالطبع اذا كانوا قادرين على ذلك) وبشرط ان يوصلوا هم هذه المساعدات وبطرقهم الشخصية اليها، من اجل التاكد بعدم ذهابها الى جيوب الفاسدين، لكنهم يرفضون ويتفننون في اختلاق الاعذار لعدم قدرتهم على ممارسة هذا الواجب الانساني البسيط. انهم باختصار يريدون تحرير فلسطين بابناء وتضحيات وجهود غيرهم. بالطبع فان من حق الكل ان ينتقد وينتقد وينتقد، ولكن من حق الوطن على كل ابنائه ان يساهموا في معارك تحريره والتي لها مجالات كثيرة متعددة ومختلفة. فالوطن للجميع، للمشاركين في الجهد المطلوب وللمتفرجين ايضا.

التجربة الصهيونية الاسرائيلية على هذا الصعيد

من دون تضخيم للدور ودون الابتعاد عن الواقعية والموضوعية، فان الحركة الصهيونية منذ ما قبل اسرائيل (عندما كان انشاء الدولة مشروعا سياسيا) وحتى هذه اللحظة، تمكنت من ادراك الاسس الضرورية لانجاح مشروعها وللدفاع عنه فيما بعد.

وابرزها يتلخص في:

تنظيم مشاركة كل التجمعات اليهودية مؤسسات وافرادا ومساهمتهم الفعلية في تحقيق المشروع، الامساك بعصبي القوة: المال والاعلام باعتبارهما شرطين ضروريين وعاملين اساسيين في ادامته واستمرار تاييده على المستوى الدولي، وايجاد جبهة الحلفاء في العالم المساندة دوما لمشروعها، حتى في ظل وجود بعض التعارضات السياسية بين الجانبين في هذه المرحلة او تلك.

انسجاما مع هذه الأسس، فان اسرائيل ما تزال تستطيع تسويق اضاليلها باعتبارها مسلمات وحقائق. وما أن تتهم احداً (على سبيل المثال) بتهمة (العداء للسامية) حتى تخرج الالة الاعلامية في اسرائيل وعلى مستوى العالم بترديد هذا الاتهام وتحريك كل أوراق الضغط الكامنة بين يديها، لتحويل الاكذوبة الى حقيقة قائمة، على طريقة: اكذب ثم اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس!

ما الذي يعنيه ذلك؟ ان هذا يعني: وجود الاعلام الجاهز دوما لتبني الطروحات السياسية الاسرائيلية من اجل اقناع العالم بها. ..مما ينفي حيادية هذا الاعلام وكذلك موضوعيته، وبالتالي فهو اعلام يتحرك وفق نهج مرسوم بدقة في عناصره الاساسية. ومع ذلك فان هذا الاعلام يجري تصويره (بالاعلام الديمقراطي). من جانب اخر، فان من المفروض على التجمعات اليهودية والافراد اليهود في مختلف انحاء العالم دفع التبرعات السنوية لاسرائيل، التي تعتمد ايضا على مئات الالاف من المؤسسات الحليفة (الصهيو ـ مسيحية) المنتشرة في كل انحاء العالم من اجل مساندتها.

ما الذي ينقصنا كفلسطينيين وعرب؟

بداية نحن نمتلك الحق وقضيتنا عادلة. ولكن امتلاك الحق وعدالة القضية لن يفعلا شيئا وحدهما، من دون امتلاك العناصر والاسس لايضاح العدالة اولا، وامتلاك القوة اللازمة لانتزاع هذا الحق من بين براثن العدو والمتنكر له من الاساس.

منذ الخمسينات وصفت الكاتبة البريطانية المتضامنة مع الحقوق الفلسطنينية: ايثيل مينون، وصاحبة كتاب (الطريق الى حيفا) العرب (بانهم اسوأ المحامين عن اعدل القضايا).

تدرك الجماهير العربية من المحيط الى الخليج ان اسرائيل ليست خطرا على الفلسطينيين فقط، وأخطارها تتجاوز الدائرة الفلسطينية للاخرى العربية وللاخرى الدولية والانسانية. ولذلك والى جانب حقيقة التلاحم العضوي بين العرب في كل أماكن تواجدهم، فإن الوقوف مع الحقوق الفلسطينية والقيام بواجب الدفاع عنها، هو دفاع عن الأمة العربية الواحدة، عن كل أقطارها. ولذلك فإن الإعلام العربي معني أيضاً بهذه القضية المفصلية لوجوده. بالتالي، يتوجب عليه أن يحمل رسالة. وان يكون الى جانب العدالة، وضمن دائرة الانتماء الى الوطن وقضاياه، بعيداً عن التصور الأفلاطوني. فلا يوجد إعلام محايد على صعيد كل دول العالم.

أما بالنسبة للرأسمال، وبعيداً عن التوصيف الماركسي (بأن لا وطن له)، فالمعركة أيضاً معركته، ولا يجوز أن يبقى متفرجاً في واحدة من اكبر المعارك التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني. وهي معركة الخنق والتجويع من اجل تطويع إرادته السياسية والتنازل عن حقوقه وثوابته الوطنية.

وإن كنت لا أفصل بين الخاص الفلسطيني والعام القومي، على صعيد المهام، فلإيماني المطلق بارتباطهما وتلاحمهما العضوي، وليس ابتعاداً عن الخاص الفلسطيني. والذي من الطبيعي أن يتساءل البعض قائلاً حوله: ولكن من اين لنا القيادة التي تلتزم بأهداف شعبها الإستراتيجية وتحسن الدفاع عنها نهجاً ومسلكاً اجتماعياً واقتصادياً، وفي حركتها السياسية المتوجب ان تصب في أدائها وتكتيكها في مجرى الهدف الاستراتيجي؟

وفي الإجابة أقول: لا شيء مطلقا في عالمنا. معركتنا طويلة، والحركة والمتغيرات هما الشيء الثابت. لن تحط علينا قيادة فلسطينية من الغيب، بل سيفرزها شعبنا حتى وإن طال الزمن. وإذا لم نساهم جميعاً في صنع هذه القيادة، فمن سيصنعها؟ ولعل الانتخابات التشريعية الأخيرة في فلسطين هي الدليل على صحة هذا القول.

أما بالنسبة للعام القومي، فاستناداً الى عناصر الوحدة الكبيرة القائمة حقيقة بين كافة الشعوب العربية، فإن وحدة المؤامرة تقتضي وحدة المجابهة، رغم الدور التعطيلي للنظام الرسمي العربي لأية جهود شعبية قطرية وقومية عربية، ورغم نظرية المؤامرة. ....فإن المطلوب، هو التحرك الجماعي الشعبي العربي، من خلال كافة المؤسسات والهيئات، لكي يأخذ كل دوره في معركة المصير الواحد، وبخاصة في مجالين مهمين: المال والإعلام باعتبارهما سلاحين رئيسيين في عملية المواجهة.

* كاتب من فلسطين

غياب القانون والتعدي على الصحافيين والقضاة في مصر:

«الأمن» بين المصلحة الوطنية والإرهاب والترويع

يسري حسين*

أقال رئيس الوزراء البريطاني وزير الداخلية في حكومته وكانت أحزاب وقوى مدنية بريطانية تطالب بإقالته، لأنه أهمل في حماية المواطنين، حيث لم يهتم بترحيل مهاجرين إرتكبوا جرائم، وحكم عليهم، وقضوا مدة عقوبة في السجون. وكان على وزارة الداخلية ترحيل المهاجرين إلى بلادهم، لكنها تقاعست مما أدى إلى عودة المجرمين إلى الشارع البريطاني مرة أخرى دون أن تعلم أجهزة الأمن مكانهم!

والشجار الراهن بين الحكومة وأحزاب المعارضة، يدور حول دور وزير الداخلية لتوفير ضمانات الحماية للمواطنين والسهر على أمنهم. بمعنى أن مهمة الوزير حماية الرأى العام كله وليس الإعتداء عليه لمصلحة حكومة أو نظام.

وقد انشغل كلارك، الذي وصل إلى منصبه نهاية عام 2004 بقضية «الإرهاب» الذي نجح بزرع متفجرات في عملية إنتحارية داخل شبكة المواصلات العامة، أدت إلى سقوط 52 ضحية في السابع من تموز (يوليو) الماضي.

تحرك وزير الداخلية البريطاني بسرعة لتقديم مشروعات لقوانين تحاصر النشاط الإرهابي وتغلظ العقوبات مع زيادة قدرة جهاز الأمن في التعامل مع متطرفين. وقد طلبت الشرطة السماح لها باحتجاز مشتبه فيهم لمدة ثلاثة شهور. غير أن مجلسي العموم واللوردات رفضا بالكامل هذه القوانين، لأنها تتعارض مع روح المجتمع والحقوق المدنية.

خسر وزير الداخلية موقعة البرلمان والإرهاب معا. لكن يذكر له عدم التهور في تطبيق إجراءات إستثنائية لمحاربة المتطرفين والإنتحاريين. لم يقبض الأمن البريطاني على أبناء الجالية الباكستانية التي ينتمي إليها إرهابيون فجروا أنفسهم في لندن في السابع من تموز (يوليو) الماضي. وقد تحرك الجهاز السياسي للحزب الحاكم لطمأنة الجالية والحوار مع المسلمين والتصدي لمنظمات عنصرية حاولت إستغلال التفجيرات لترويع مواطنين يحميهم القانون البريطاني. فالنظرية الأمنية البريطانية مرتبطة بأمان المجتمع وعدم ترويعه أو الإعتداء عليه إنتقاما لحوادث يرتكبها أفراد، وأذكر عندما كان الجيش الأيرلندي الجمهوري ينفذ عمليات إرهابية في قلب لندن كانت الأجهزة الأمنية تحصر المسؤولية في نطاق الجماعات الأيرلندية ولم تقم بالقبض على رعايا أيرلنديين أو حتى الإشتباه بهم. ولم تتجه الشرطة لفتح معتقلات والقيام بالقبض العشوائي على مواطنين لمجرد الإشتباه. إن عمل رجل الأمن البريطاني مقيد بالقانون ولا يستخدم أساليب العنف والتعذيب للحصول على معلومات. وهو يعتمد على الأسلوب الصعب في تجميع أدلة وقرائن تدين المتهم ولا يجلس في مكتبه ويتولى ضرب المتهمين لإجبارهم بالإعتراف أحيانا على جرائم لم يرتكبوها.

وقد اندفع وزير الداخلية البريطاني السابق عقب تفجيرات لندن لتطبيق إجراءات عاجلة واستنفار أجهزة الأمن لردع المتطرفين، غير أن البرلمان لم يوافقه على أي إجراء إستثنائي لمحاربة الإرهاب. لأنه يمكن عبر القوانين الطبيعية مواجهة التطرف والجنوح وحتى الإنتحاريين. وفرض قانون الطوارئ في مصر أجهض الحياة السياسية وكبل الحريات العامة، لكنه لم يمنع من انتشار منظمات العنف، رغم وجود المعتقلات والإجراءات العنيفة من جهاز الشرطة تطبيقا لنظرية «العقاب الجماعي» كما حدث بشأن أحداث تفجيرات جرت في «طابا».

لم تفرض حكومة توني بلير حالة الطوارئ في البلاد، وهي ترى إنفجارات داخل شبكة مواصلات حيوية أصابها الشلل مما أدى إلى توقف الحركة في شرايين المجتمع ودوائر الإقتصاد والمال. ولم تعمل الحكومة «على تخويف» الناس أو تحريضهم على أحزاب المعارضة واتهامها بتعريض أمن بريطانيا للخطر نتيجة حملاتها وهجومها المتواصل على وزير الداخلية وتوني بلير نفسه!

إن المعارضين لبلير يتهمونه بالتدخل بتغيير تراث بريطانيا الليبرالي ومحاولة ترجيح كفة الأمن على وضع البرلمان والقانون. وكان رئيس الحكومة إشتكى من أن الإجراءات القضائية بطيئة ولا تساعده على مواجهة «الإرهاب» إذ أن كل القضايا التي قدمتها الشرطة بشأن خلايا إرهابية تم إجهاضها. والحالة الوحيدة، هي معاقبة الداعية أبو حمزة المصري الذي اتهم بالتحريض على الكراهية واستخدام العنف.

إن وزارة الداخلية البريطانية لا تستطيع اعتقال المعارضين للنظام أو الحكومة. وأجهزة الأمن ليس من مهمتها التدخل في الشأن السياسي على الإطلاق. ووزير الداخلية هو سياسي يضبط حركة الأمن ونشاطه في إطار القانون والبرلمان. والوزير هو المسؤول عن أداء مفوض الشرطة العام الذي لا يستطيع التحرك بعيدا عن السلطة السياسية. ولأن الوزير مسؤول أمام البرلمان، فهو يخضع كافة الأجهزة الأمنية لهذه السيادة البرلمانية والسياسية.

وأجهزة الأمن مهمتها حماية المجتمع بتعقب الخارجين عن القانون وتقديمهم للمحاكمة. وليست لدى رجال الشرطة أي مساحة للتدخل في عمل القضاء في بريطانيا. وقد تعرض توني بلير لهجوم في منتهى القسوة من شخصيات قضائية إتهمته بمحاولة التدخل في حق التعبير وتقليص مساحة الحرية في البلاد.

ولم يعرف عن تاريخ الشرطة البريطانية الاعتقال لصحافي مهما قال وادعى أو هاجم رئيس الوزراء وحكومته أو لنشر وثائق وأوراق عن فضائح ووقائع فساد. إن الأمن في بريطانيا مهمته حماية المجتمع. وحق الصحافة في نقل المعلومات مقدس ولا يجوز الإقتراب منه أو الإعتداء على صحافي أو ضربه أو اعتقاله.

لقد كان مظهر اعتقال الصحافي حسين عبد الغني مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة مشينا للغاية، ويدين أي نظام.

إن رجلا مدنيا لا يملك قوة ما، كان محاصرا بعشرات من رجال الأمن يحملون الأسلحة والمدافع الرشاشة، يعاملونه بشكل خشن غير إنساني كما قال عبد الغني، وهو تعبير مهذب للغاية عما تلقاه عندما كان وحيدا في قبضة أجهزة الأمن.

إن الأمن للوطن، حماية جميع أبنائه في ظل القانون. والأنظمة الديمقراطية تبعد جهاز الشرطة عن التدخل في الحياة السياسية ومجالات التعبير وحرية الصحافة ونقل المعلومات.

وما يواجهه وزير الداخلية البريطاني، يكشف عن مدى قوة الضوابط المفروضة داخل مجتمعات ديمقراطية لا تستخدم «هراوات» الشرطة ضد المعارضين، لأنه لو حدث هذا التدخل فإنه يفسد أمن المجتمع.

كما أن الشرطة في المجتمع الديمقراطي ممنوعة تماما من الإقتراب من القضاء ولا يجوز لها احتجاز صحافي أو ضربه أو إهانته.

إن الإعتداء على صحافي جريمة، تضر بتوازن أجهزة المجتمع حيث أن الصحافي هو الضمير اليقظ في حماية مصالح الوطن. والدول التي يعتدى فيها على صحافيين وقضاة غارقة في مستنقع العجز والضعف والخوف والفساد. ورغم أن هذه الأنظمة تستخدم القوة ورجال الأمن المركزي والبلطجية لإفساد تظاهرات المعارضين، رغم كل مظاهر هذه القوة الخادعة فإن الضعف هو سمة أنظمة العنف والإرهاب.

إن مصر دولة عريقة، لكنها مكبلة بإجراءات تضعف من هيبة القانون والدولة وتلقي بها في خانة النظام الديكتاتوري الذي يستخدم كل شيء للحفاظ على كرسي السلطة ولو أدى ذلك إلى انهيارات وفوضى.

وما شاهدته مصر خلال الآونة الأخيرة، يعبر عن أزمة التخلف حيث يدفع ثمنها المجتمع كله. بينما هناك مجتمعات أخرى تقدمت لأنها وضعت الضوابط وجعلت مهمة وزير الداخلية حفظ أمن الناس وليس الإعتداء عليهم.

وقد تابعت مثول وزير الداخلية أمام البرلمان البريطاني لكشف ملابسات الإفراج عن مهاجرين مجرمين، وعدم ترحيلهم إلى بلادهم. واهتم جهاز الداخلية السياسي، والذي يديره الوزير «كلارك» بتقديم التوضيحات والبيانات أمام البرلمان. وقد جرى استجواب الوزير والفريق الوزاري والتضييق عليه لكشف إخفاقه في قضية تخص أمن المجتمع.

ووزير الداخلية المصري، رغم أنه مطالب بالمثول أمام البرلمان، غير أنه لا يفعل ذلك دوما. ويفشل النواب في سؤاله بشأن إجراءات تعتمد على نظرية الأمن الباطش، وليس الآخر الحامي للمجتمع من الجريمة والإرهاب ومظاهر البلطجة.

إن وزير الداخلية البريطاني لا يمارس القوة المفرطة في إدارة وزارته، فهو مقيد بالقانون والبرلمان. وعندما تم القبض على حسين عبد الغني بهذه الطريقة الشاذة، كان السؤال عن مسؤولية جهاز الأمن في احترام القانون وعدم «ترويع» أفراد المجتمع، خصوصا هؤلاء الذين يمارسون مهمة بث المعلومات والأخبار، لا لهدف سوى الحقيقة وتقديمها لجمهور، من مصلحته الإطلاع عليها.

* كاتب وصحافي مصري مقيم ببريطانيا
yosry_hussein@hotmail.com

دبلوسيو سورية المستقبليون

حكم البابا*

■ إذا صح ما نقلته نشرة (كلنا شركاء) عن موقع «سيريا نيوز» الالكتروني، حول أسئلة الامتحان الكتابي الذي أجرته مؤخراً وزارة الخارجية السورية لانتقاء 30 ديبلوماسياً مستقبلياً من بين2400 متقدم جامعي وحامل درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعات عالمية مرموقة، فإننا سنتحسر في الأيام القادمة على عميد الدبلوماسية السورية السابق الأستاذ فاروق الشرع، ونعض أصابعنا ندماً على تصريحاته التي غسّل فيها الولايات المتحدة الأمريكية ومشّطها، في جلسة مجلس الأمن حول احتلال العراق، بينما جلس مندوبا الصين وروسيا الدولتين الدائمتي العضوية في مجلس الأمن صامتين يتأملان شجاعته، محاولين تخمين عدد الرؤوس النووية التي تملكها سورية، حتى يستطيع وزير خارجيتها بهدلة أمريكا بهذه الطريقة، وسنبكي بدموع على المشية الواثقة للدكتور فيصل المقداد مندوب سورية السابق في الأمم المتحدة، بعد خروجه من أي اجتماع لمجلس الأمن بابتسامته الواثقة على شفتيه، ويده اليمنى المخبئة في جيبه، وهو يتحدث للصحفيين باستهتار وانتصارعن طرحه أرضاً لمندوبي أمريكا وبريطانيا وفرنسا في مجلس الأمن وبرأس إصبعه!

فأنا كسوري أشعر اليوم بالخوف بعد أن قرأت الأسئلة التي أجاب عليها دبلوماسيو سورية الجدد في امتحانهم الكتابي، ولاأزال من لحظة قراءتها وحتى الآن، أنظر فيها غير مصدق، وأبحث عن بالون لأنفخه وأتأكد من أنني لست سكراناً، وأرسم خطاً مستقيماً على أرض الغرفة وأمشي عليه لأبرهن لنفسي بأنني لست محششاً، وأقرص نفسي لأتأكد بأنني لا أشاهد مناماً، فهل من المعقول ياناس أن يوجه سؤال لدبلوماسي مستقبلي من قبيل: عدد منجزات ثورة الثامن من آذار؟ فما الذي سيفعله الدبلوماسي حتى لو عرف الاجابة على هذا السؤال، الذي يتكركر لسماعه طلاب المرحلة الاعدادية في المدارس السورية، باعتباره درساً في تعليم الكذب، هل سيجلس الدبلوماسي الذي يجيب على هذا السؤال مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك ليقنعه مثلاً بأن يتخلى عن منجزات الثورة الفرنسية، ويتبنى منجزات ثورة الثامن من آذار!

وما الذي سيستفيد منه الدبلوماسي المستقبلي فيما لو عدد نتائج حرب تشرين التحريرية التي يطالبه بها السؤال الثاني لامتحان وزارة الخارجية السورية، فعلى فرض أنه استطاع اقناع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن نتائج حرب تشرين، أهم من نتائج الجيش السوفييتي في الحرب العالمية الثانية، وأغرت نتائج حرب تشرين التحريرية الرئيس بوتين فطلب من الدبلوماسي السوري المبادلة، بحيث تتخلى له سورية عن حرب تشرين، في مقابل أن يتخلى لها عن الانجازات السوفييتية في الحرب العالمية الثانية، ويعفيها من كل الديون المترتبة عليها، ألا يضع ذلك الطالب الدبلوماسي السوري في حرج كبير؟

وهل سيستطيع الدبلوماسي السوري المستقبلي فيما لو أجاب عن السؤال الثالث للامتحان حول خصائص الحركة الصهيونية أن يشرحها للرئيس الأمريكي جورج بوش، وهما يجلسان منفردين في البيت الأبيض بشكل يؤثر فيه أبلغ تأثير، فيضرب الرئيس بوش جبهته بيده، ويقول للدبلوماسي السوري بالعامية المصرية: أما أنا طلعت مغفل بشكل، ودولت اليهود مستغفليني. ويقرر من فوره قلب الموقف الأمريكي رأساً على عقب ودعم الفلسطينيين بدلاً من الاسرائيليين، ويتحول إلى محاضر مختص بخصائص الحركة الصهيونية، وكل ذلك بسبب السؤال الذي امتحنت به وزارة الخارجية السورية دبلوماسييها المستقبليين!

ولأن وزارة الخارجية لاتنسى بريطانيا فقد وضعت سؤالاً عن وعد بلفور ونتائجه ومن المؤكد أن الدبلوماسي السوري المستقبلي سيجادل فيه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير طويلاً، وسيلزق له في 10 داوننغ ستريت حتى يقنعه بمساوئ وعد بلفور، ولابد أن يستطيع التأثير عليه، وسنشاهد بعدها جلسة عاصفة لمجلس العموم البريطاني وسيقوم النواب ويقعدون مئات المرات، ثم سيقررون التخلي عن الأرض البريطانية للفلسطينيين، تكفيراً عن ذنبهم بإصدار وعد بلفور، وينتقلون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، في مقابل انتقال الفلسطينيين للعيش في (فلسطينيا العظمى) كما سيطلق على بريطانيا، بفضل وحكمة سؤال وزارة الخارجية السورية لدبلوماسييها المستقبليين!!

ولأن لألمانيا ثأر قديم من أيام الحرب العالمية الثانية مع فرنسا وبريطانيا، فستقتنع من الدبلوماسي المستقبلي السوري بسهولة، حين يشرح لها جوابه الذي كتبه في ورقة امتحان وزارة الخارجية السورية على السؤال الخاص باتفاقية سايكس بيكو ونتائجها، وقد تقرر المستشارة ميركل شن حرب عالمية ثالثة، لا من أجل ألمانيا هذه المرة، ولكن كرمى لعيون الدبلوماسي لسوري وانتقاماً من السيدين سايكس وبيكو اللذان قسما بلاد الشام!

من حق أي سوري وليس أنا فقط أن يخاف وهو يقرأ أسئلة الامتحان الذي يقدمه دبلوماسيو سورية المستقبليون، فمثل هذه الأسئلة يمكن أن تسأل لبعثي يود نقل عضويته في حزب البعث من نصير إلى عضو عامل، باعتبارها شغلة أهلية بمحلية، أو يتبرع بقولها مزارع سوري لرئيس الجمعية الفلاحية ليدلل له على التزامه القومي والوطني وليدرأ عنه شر تقرير أمني، أو يكتبها المعلق السياسي لإذاعة دمشق باعتبار أنها أشياء لا تضر ولا تنفع، وتؤمن له دخلاً، أما أن تكون عدة الشغل لديبلوماسي فهذا يفسر لماذا يزاول كل دبلوماسيينا السوريين مختلف المهن باستثناء الدبلوماسية!!

* كاتب من سورية
hakambaba@hotmail.com

حول نظرية «حلال علينا وحرام عليهم»

محمد لمسوني*

■ هي في الحقيقة ليست بالنظرية الجديدة في حقل السياسة والعلوم السياسية بل تعتبر كالبغاء (أقدم مهنة في العالم) أقدم نظرية منطقية إنسانية في التاريخ. وبالإمكان تصنيفها داخل باب منطق القوة بمعنى أن الإنسان الأول الذي خول لنفسه مكتسباً بالقوة الجسمانية أو السلاح أو عن طريق العصبية القبلية حلل على نفسه ذلك المكتسب وحرمه على الآخرين وسوغ ذلك بمبررات منطقية تجيز له حق التصرف تارة باسم السحر أو باسم الدين وتارة باسم العقل والفلسفة. وبطبيعة الحال يندرج كل شيء في إطار مرجعيته الفكرية المبنية على القوة والقهر. وهذه كانت وما زالت سنة الحياة!

ففي نهاية القرن الثامن عشر ظهرت للوجود الأفكار القومية في أوروبا (من بينها إيطاليا التي توحدت على أنقاض دويلات صغيرة) بموازاة تصاعد شهية الإستعمار الغربي وتصميمه على تقطيع أوصال الدولة العثمانية الشاسعة الأطراف (الرجل المريض!) وتقسيمها بين الدول العظمى آنذاك بالإضافة إلى استعمار دول أخرى من إفريقيا وآسيا، وبلغ الفكر القومي أوجه بإعلان وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود وقيام دولة تركيا العلمانية. ولم يكن غريباً بتاتاً أن تتسرب تلك الأفكار إلى العالم العربي عن طريق مثقفين احتكوا بالغرب الذي كان النموذج يحتذى به في مجال الديمقراطية والتقدم الإقتصادي والإجتماعي. وكانت الناصرية و«صوت العرب» والمد القومي العربي الكاسح الذي لا ينكر فضله إلا الذين في قلوبهم مرض من العرب والمسلمين. ورأى الغرب في هذا تعصباً وشوفينية وتطرفاً ونعلم ما لاقته هذه الظاهرة من مقاومة عنيفة أدت فيها الأمة العربية ثمناً فادحاً (حروب 1948 و1956 و1967 و1973) وإلى بعثيي صدام وسورية الحالية المهددة بدياجير القصف الشرعي المركز. ومن هنا ترعرع في الفكر الغربي ما يمكن أن نسميه من الآن فصاعداً وبكل صراحة نظرية: «حلال علينا وحرام عليهم».

فأن يتوحدوا هم على غرار الإتحاد الإوروبي وتكون لهم عملة واحدة ويتعاونون متخذين المواقف والقرارات الموحدة التي تهم مصيرهم بل مصير البشرية جمعاء فهذا حلال، ولكن أن يتحد العرب أو المسلمون أو حتى دول المغرب العربي فالأمر خطير جداً وينبغي حظره وردعه بكل وسيلة أي أن المسألة دخلت باب الحرام وعلينا بالعودة سالمين إلى الخيام.

و لما قامت الثورة الخمينية سنة 1979 وتأسست على أعقابها الجمهورية الإسلامية بإيران قامت قيامة الغرب واشمأزوا من دولة توطد دعائمها على قواعد دينية غير أنهم لم يحركوا ساكناً حينما أنشأ اليهود وطناً قومياً لهم في فلسطين سنة 1948 وسموه إسرائيل. وأن تمتلك هذه الأخيرة مع دول أخرى السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل فهذا من صلب الحلال ولكن أن يمتلكه العراق أو إيران أو أية دولة عربية أو إسلامية فهذا هو الحرام بعينه وينبغي أن نشن الحرب عليهم ونخرب بيوتهم ونستحيي نساءهم ونصدر لهم «الديمقراطية» على رؤوس الدبابات والصواريخ.

عابوا على العرب والمسلمين غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان والإنتخابات الحرة النزيهة وفي كل آونة وحين كانوا يرفعون عقيرتهم بأن إسرائيل دولة ديمقراطية على العرب السير على منوالها وهب الشعب الفلسطيني إلى صناديق الإقتراع وصوتوا بكل حرية أمام العالم أجمع لصالح «حماس» لم تعجب الغرب هذه الديمقراطية لكونها في هذه الحالة حراما وفي هذه الحالة الأجدر بالفلسطينيين ديكتاتور يساوم ولا يقاوم تحت راية الجوع والخنوع.

إنها مواقف ظاهرة للعيان وداخلة في سياق شفاف تنم عن استعلاء فكري تفرضه سلطة الإستعمار الذي هو أعلى مراحل الرأسمالية. وبعبارة أوضح: منطق السوق هو السائد. ففي بداية الإستقلال المغربي، شاءت حكومة عبد الله إبراهيم التقدمية إنشاء صناعة ثقيلة غير ان فرنسا رفضت المشروع بقوة (الإستعمار الجديد). فإذا قام المغرب بذلك فلمن تبيع فرنسا بضائعها؟ وبالأمس وصف الإستعمار الفرنسي بطل التحرير المغربي محمد الخامس بالإرهابي وكانت المقاومة الجزائرية «إرهابية». وها هو التاريخ يعيد نفسه على نفس الوتيرة وتعود حليمة إلى عادتها القديمة.

حرام تحديد أسعار الفوسفات والبترول والقهوة أما أن يبيعوا لك أسلحتهم وآلاتهم بالأثمنة الخيالية التي يريدون فنعم الحلال!

إن ما نخشاه هو أن تتغلغل هذه النظرية في أنفسنا ونحن الذين تغربنا وتغرنا الأفكار الغربية «العظيمة والمتقدمة» ونطبقها في بلداننا وعلى بعضنا بل إنها تفشت فينا وأصبح بعضنا يمارسها ويوظفها سياسياً: يكفرون ويهمشون ويتسلقون الأمجاد باسم نظرية الحلال والحرام هذه وتناسوا «لا إكراه في الدين» ونحن أمة وسط «واحصلوا على العلم حتى ولو في الصين» و«خلقتم سواسية كأسنان المشط» و«الله غفور رحيم وعليم بما في الصدور» الخ...

وماذا بعد؟

فمنذ أكثر من أربعة عشر قرناً وبالضبط منذ العصر الجاهلي ولسان حالنا الفصيح المليح يقول ولا حرج «لو أن الفتى حجر!»... وماذا ونحن من لحم ودم، وليس لنا سوى الشعر والبلاغة في ساحة الوغى!؟؟

اللهم ارحم!.. و ارحم!... فلقد بلغ السكين العظم!

* كاتب من المغرب يقيم في ايطاليا

حماس والخيارات الصعبة

نزار نزال*

■ يبدو أن كل الأبواب تتردد في الإغلاق على الرغم من كل النداءات التي ألح الوضع الراهن على الواقع حتى يستجيب ولو على المدى البعيد لمصلحة شعب ولمصلحة أُمة تموت جوعا بدلا من المهاترات الفارغة التي ملت فضائيات العالم العربي وأصبحت تنفر من وجوه لا يهمها سوى مصالحها الضيقة ولا تبدي أي اعتبار لأطفال ونساء وشيوخ يقتلها الجوع كل يوم ألف مرة، المهم هو السلطة والكرسي والمنصب ولا شيء سوى ذلك وما تبقى فليذهب إلى الجحيم وأهلا وسهلا بصومال في حوض البحر الأبيض المتوسط، هل هذا هو المراد..؟

وإذا كان فعلا هو المبتغى انتم لا تمثلون طفلا صغيرا في ابسط شارع ضيق.... في ابسط مخيم فلسطيني، ارحلوا واتركوا الشعب يرتاح من ثقل فُرض عليه بقوة الحدث وبحكم القدر، وفي هذه اللحظة يبقى الأمر متعلقا بإسرائيل في كيفية إدارة الأمور في المناطق الفلسطينية وصرف رواتب 169 ألف موظف وبالتالي حل السلطة الوطنية الفلسطينية وإغراق المنطقة في وحل العنف القادم ولا اعرف إذا كان الرئيس محمود عباس على اطلاع بما يجري..

وإذا كان على اطلاع فعلي فماذا هو فاعل كونه رئيس السلطة ويحمل ألهم الأكبر والمسؤولية الكبرى عما يحصل في الشارع.. كما أن اسهل الخيارات عند الرئيس تبدو أكثرها صعوبة لان القانون الأساسي لا يسمح بحل المجلس التشريعي من قبل الرئيس وهنا تكمن المشكلة، لان حل الحكومة ليس بالأمر الصعب وممكن أن يطلب الرئيس من هنية التنحي جانبا لان هناك ظروفا تضع الجميع أمام مسؤوليات جسام وخطيرة وتدفع بالشعب الفلسطيني نحو كارثه أكيدة، على كل حال إذا تمحصت قليلا في التصريحات الاخيره للسيد الرئيس محمود عباس عندما دعا إلى إجراء حوار شامل مع كل القوى الفلسطينية بدون استثناء، هذا يؤكد أن القضية تعدت بخطوات فتح وحماس وحتى الشعبية والديمقراطية وكل الفصائل والقوى وهذا يضع النقاط على بعض الحروف في اشارة واضحة من السيد الرئيس محمود عباس على انه يدرك تمام الإدراك النتائج الوخيمة لاستمرار حل المشكلة من خلال افتعال كارثة مقصودة تدفع بالمجتمع الفلسطيني إلى الانهيار التام، ومن هنا الحوار الذي ينشده الرئ